مجلة الإحياء، المجلد: 21، العدد: 29، أكتوبر 2021، ص - ص: 765– 776
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

مظاهر الفصل العنصري في جنوب إفريقيا (التعليم أنموذجا 1948-1994م)

Manifestations of Apartheid in South Africa ((Education as a Model 1948-1994 AD

طالب الدكتوراه رشيد العايدي[1] د/ محمد الطاهر بنادي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة محمد خيضر بسكرة
مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر
mt.benadi@univ-biskra.dz Rachid.laidi@univ-biskra.dz

تاريخ الإرسال: 2020/05/20 تاريخ القبول: 2021/05/29

الملخص:
طال الفصل العنصري بجنوب إفريقيا كل المجالات، كان أخطرها ما طبق في المجال التعليمي، وبالرغم من أنها عرفت نظامين استعماريين مختلفين (الهولندي والبريطاني) إلا أن سياستهما التعليمية كانت تصب في غاية واحدة وهي دفع أطفال المجتمعات غير البيضاء خصوصا منهم الأفارقة إلى الجهل مع محدودية تعليم أطفالهم ليتمكنوا فقط من التعامل مع المجتمع الأوروبي بتعليمهم طريقة الحياة الغربية واحترام الوقت والطاعة، وبهذا يصبحوا مؤهلين للقيام بأعماله ومتطلباته على أكمل وجه، وقد تجسد ذلك في تعليم الأطفال تعاليم الدين، القراءة، الكتابة والحساب. وقد ظلت الكنيسة الهولندية الإصلاحية تطالب رسميا بضرورة إيجاد مدارس منفصلة لأبناء العبيد والسود منذ 1676م، وقد تم لها ذلك بتأسيس مدارس خاصة بالإفريقيين في عدة مدن، وقد رأى البيض أن تعليم السود سيؤدي حتما إلى جملة من التناقضات مستقبلا، كون التعليم الأكاديمي والمهني غير ملائم لهم وسيجعلهم يتطلعون إلى رفض أوضاعهم المأسوية بمساهمته في تحرير عقولهم، بل الأصلح لهم هو التعليم الزراعي الذي سيبقيهم في حالة خدمة دائمة راضين بالعيش في المعازل ويتقبلون أحوالهم مهما كانت متردية، معتقدين بأن تعليم السود يجعل منهم عنيدين ومتمردين، مما يؤدي بهم في النهاية إلى النفور من الأعمال اليدوية. إلا أنه بالرغم من هذه السياسة العنصرية المنتهجة في المجال التعليمي من طرف حكومة الأبارتيد لم يستمر الوضع على ما هو عليه، حيث بدأت حركات مضادة وقفت في وجهها، والمطالبة بإلغاء نظام الأبارتيد الذي عبث بكل العهود والمواثيق الدولية لاسيما في مجال الحريات وحقوق الإنسان، لتنتصر هذه الحركات في النهاية مكللة جهودها بإلغاء أشد النظم القانونية وأخطرها التي شهدتها البشرية وعانت من ويلاتها مسببة لها آلاما لا زالت آثارها بادية إلى يومنا هذا.
الكلمات المفتاحية: الفصل العنصري؛ جنوب إفريقيا؛ النظام التعليمي؛ قبائل البانتو؛ الجنس الأبيض.

Abstract:
Apartheid in South Africa affected all fields, the most dangerous of which was applied to the educational field, and although it knew two different colonial regimes (Dutch and British), their educational policy aimed one goal, to push children of non-white societies, especially African ones, to ignorance and limited education. Their children can only deal with the European community by teaching them the western way of life, by respecting time and showing obedience, and in this way they would become fully qualified to carry out their duties and requirements. This has been embodied in inculcating children the teachings of religion, reading,

[1]- المرسل المؤلف.

writing and numeracy. Since 1676 AD, the Dutch Reformed Church had been formally calling for the necessity of founding separate schools for the children of slaves and blacks, by establishing special schools for Africans in several cities, thus, the whites saw that educating blacks would inevitably lead to a set of contradictions in the future, the fact that academic and professional education is not appropriate for them and would make them look forward to rejecting their tragic conditions by contributing to the liberation of their minds. Rather, more appropriate and most worthy for them is agricultural education that would keep them in a permanent service condition, satisfied with living in secular homes and accepting their conditions, however degraded , this would make them stubborn and rebels, eventually leading them to an aversion to manual work. However, despite this racist policy, pursued in the educational field by the Apartheid government, the situation did not carry on, as counter-movements began to stand in its face, to require the abolition of the Apartheid regime that tampered with all international conventions and covenants, especially in the field of freedoms and human rights, to win in the end. The movements culminated in their efforts to abolish the most dangerous legal system that humanity has witnessed and suffered from its scourges, causing them pains whose effects are still visible today.

Key words: Apartheid; South Africa; Educational system; Bantu Tribes; White sex.

مقدّمة:

انتهجت دولة جنوب إفريقيا التي حكمتها الأقليات الأوروبية البيضاء قوانين عنصرية طبقتها على باقي الأجناس من شعبها، حيث لم تكتف بالسياسة الاستعمارية التي سلبت من خلالها خيرات البلاد، بعد أن اضطهدت سكانها الأصليين الذين نكلت بهم أشد التنكيل، بل استوطنت أرضهم واستعبدت شعبهم بفرضها نظاما رهيبا فريدا على السكان الأصليين من نوعه قلَّما حكم به شعب آخر مستعمر أو غير مستعمر؛ وهو نظام الأبارتيد الذي طبقته بداية من سنة 1948م.

وأمام هذا الوضع المتردي والصعب الذي لازم الأجناس غير البيضاء، وحرصا من المستوطنين على إيجاد حلول تكسبهم شرعية للأعمال غير الإنسانية التي يقومون بها، سنوا وأقروا قوانين عنصرية مست مختلف مناحي الحياة في جنوب إفريقيا، كان من أخطرها ما تعلق بالجانب التعليمي.

من هنا تبرز أهمية هذا المقال الذي حمل عنوان: **مظاهر الفصل العنصري في جنوب إفريقيا (التعليم أنموذجا 1948-1994م)**، هذا النظام العنصري الظالم الذي لم يشمل مجالا واحدا فقط، بل مس كل الجوانب الحياتية في جنوب إفريقيا، معتمدا على فكرة تفوق العنصر الأبيض على باقي العناصر البشرية المكونة لهذه الدولة، متحملا بذلك عارا بقي وصمة في جبينه حتى تاريخ سقوط هذا النظام عام 1994م، ما جعلنا نهتم بموضوع هذه الدراسة:

- كون جنوب إفريقيا بفضل تضافر الجهود والتنازلات التي قدمتها الأطراف المتصارعة تم القضاء على نظام الأبارتيد العنصري، وبفضل ذلك أصبحت جنوب إفريقيا دولة ديمقراطية تسع الجميع يبنيها كل أبنائها من سود، بيض، ملونين وآسيويين.
- هل جنوب إفريقيا اقتنعت من تلقاء نفسها بضرورة حل هذا النظام الذي أصبح لا يتماشى والسياسة المعاصرة، أم هل هو راجع للضغوطات الداخلية أو الدولية والإقليمية أم هما معا التي مورست ضدها حتى تتخلى عن هذا النظام العنصري؟

- كيف ساهم نظام التعليم العنصري الذي طبقته حكومة الأبارتيد في إطالة عمر هذا النظام الذي امتد لأكثر من أربعة عقود؟

وعلى ضوء ما تقدم تكون صياغة **الإشكالية** كالآتي:

إلى أي مدى يمكن اعتبار النظام التعليمي المطبق في جنوب إفريقيا فصلا عنصريا؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية **تساؤلات فرعية**:

- هل اعتماد الأبارتيد كنظام عنصري للدولة، ينفي صفة العنصرية على هذه القوانين؟
- هل النظام التعليمي لحكومة الأبارتيد حقق الأهداف الذي أُنشئ من أجلها؟

أولا: مفهوم الفصل العنصري

1- تعريف الفصل العنصري لغة: إن لفظ "الفَصْلُ" في اللغة مشتق من فَصَلَ بَيْنَهُمَا يَفْصِل فَصْلا فَانفَصَلَ، وفَصَلْتَ الشيء فانفصل أي قطعته فانقطع"[1]، وهو يعني "**بون ما بين الشيئين**"[2]، وهو أيضا "**الحاجز بين الشيئين**، وقد قيل أيضا "**التفصيل: التبيين وفَاصَلَ شَرِيكَهُ بَايَنَهُ**"[3].

في حين نجد لفظ "العنصري" الذي يعد من المصطلحات العربية الحديثة، كونه لم يرد ذكره بهذه الصيغة في أي من المعاجم اللغوية القديمة؛ ينسب إلى مصدر صناعيّ من عُنْصُر: وهو مذهب يفرِّق بين الأجناس والشُّعوب بحسب أصولها وألوانها ويُرتِّب على هذه التَّفرقة حقوقًا ومزايا، مذهب المتعصِّبين لعنصرهم، أو لأصلهم العِرقيّ[4]، وهو أيضا "**أَصْلُ الحَسَبُ**"[5]، كما ينسب إلى عنصر الشيء وتكوينه.

ومن خلال إقران لفظ "الفصل" بلفظ "العنصري" نتوصل إلى أن اللفظين مجتمعين يعنيان التفرقة وفرز الناس على أساس أصل الحسب أو النسب أو الجنس أو اللون وغيرهم من الصفات.

2- تعريف الفصل العنصري اصطلاحا: لقد تعددت وتنوعت تعريفات الفصل العنصري من حيث الاصطلاح آخذة عدة مفاهيم؛ كل مفهوم يحدد من خلاله صاحبه وجهة نظره، فقد عرفه حسنين إبراهيم صالح عبيد بأنه: (كل تفرقة أو إبعاد أو تقييد أو تفضيل قائم على أساس الجنس أو الأصل أو اللون أو الجنسية أو الدين يكون من شأنه إعاقة الاعتراف أو التمتع بالحقوق الأساسية للإنسان أو الحد من ممارستها على حد طبيعي، سواء من الناحية السياسية أم الاجتماعية أم الاقتصادية أم الثقافية)[6]، وبالرغم من أن هذا التعريف تناول عدة جوانب يتم من خلالها التفرقة والتمييز إلا أنه أهمل التفرقة على أساس القومية والإثنية، كما أنه أغفل عن الحد من ممارسة الحقوق الأساسية للإنسان من الناحية الدينية.

كما أن الفصل العنصري يحسس صاحبه بالتفوق العنصري الذي يصنف البشر على أساس الهوية العنصرية، ويقسمهم إلى أجناس متفوقة وأخرى متخلفة، مانحا الأجناس المتفوقة امتيازات مادية ومعنوية يحجبها عن الأجناس الدنيا وتأخذ الامتيازات أشكالا متعددة، كالحق في الإقامة في مناطق جميلة ولهم الحق في التعليم والمواصلات والصحة ومختلف الخدمات العامة، بينما تحرم الأجناس المتخلفة حق المواطنة والانتخاب والسفر، ويعيشون يعانون الاضطهاد والقهر المادي والمعنوي[7].

وهناك من ربط الفعل العنصري بالمصلحة معتقدا أنها الركيزة الأساسية في التمييز، وهو ما نلمسه في قول "ألبير ميمي" أن الفصل العنصري هو (تقدير شامل وقطعي للفروق القطعية أو المتوهمة لمصلحة المُنْتَقى ضد مصلحة الضحية، وذلك إما لتبرير الاستئثار بمصالح خاصة للمُنْتَقى أو لتبرير الاعتداء على مصالح الضحية)[8].

في حين يرى البعض أن الفصل العنصري هو فصل إجتماعي ويعني (فصل كل عنصر عن الآخر والغرض من ذلك منع التصادم بين الأجناس المختلفة، كما أن الفصل قد لا يصحبه بالضرورة اضطهاد

عنصري)[9]، وهذا التعريف فيه قصور شديد كون الفصل العنصري متعدد الأوجه والأشكال، كما أن فصل مجتمع عن آخر لأي سبب كان هو في حد ذاته فصلا عنصريا مهما كانت الأسباب التي أدت إلى هذا الفصل، حيث إن عدم البحث عن آليات تجمع بين المجتمع الواحد مهما تنوعت أجناسه سيجعل حتما من الهوة تتسع بين أفراد الوطن الواحد.

والجدير بالذكر أن الفصل العنصري هو التعبير غير القانوني للعنصرية؛ فهو يتضمن أي عمل سواء كان بقصد أو بغيره والذي ينتج عن استبعاد أشخاص على أساس العنصر وفرض أعباء عليهم وليس على غيرهم أو حجب أو تحديد حصولهم على الامتيازات المتاحة لبقية أفراد المجتمع، في مجالات يغطيها القانون، والعنصر هو عامل واحد إذا ما وجد في وضع يمارس فيه التمييز العنصري.

ثانيا: نظام الأبارتيد (Apartheid) وموقف هيئة الأمم المتحدة منه

1- مفهوم نظام الأبارتيد (Apartheid): ارتبطت سياسة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا بالكشوفات الجغرافية التي سرعان ما تحولت إلى حركة إستيطانية توسعية، بعد اكتشاف غناها بالثروات الطبيعية، الأمر الذي شجع الهولنديون لدعوة بعض البيض الأوروبيين إلى الهجرة نحوها، مستندين قي ذلك على عقيدة الإستعمار التي تعتمد على تفوق الجنس الأبيض على باقي الأجناس الأخرى، مستخدما القوة والعنف وأساليب أخرى إذا لزم الأمر من أجل إخضاع السكان غير البيض وتمدينهم[10].

والأبارتيد هو الفصل العنصري الذي استند على مجموعة من القوانين والتشريعات العنصرية والتي ارتكزت على أفضلية الرجل الأبيض -مهما كانت الدولة التي ولد فيها- على باقي التركيبات السكانية المتواجدة بالبلاد؛ وهم الإفريقيون، الملونون والأسيويون، وقد ظهر هذا النظام عقب فوز الحزب الوطني بزعامة دانيال ف. مالان، والذي أعلنها صراحة في بيانه سنة 1948م بالقول: "إننا نؤكد العزل الإقليمي لكل من البانتو والبيض، ينبغي أن يُعتبر البانتو في المدينة مهاجرا ليس له حق سياسي واجتماعي يساوي حقوق البيض... وليس أمامنا إلا أحد أمرين؛ إما أن نندمج وسيكون ذلك لنا نحن البيض انتحارا قوميا، وإما أن نمارس الأبارتيد"[11].

والحقيقة أن الأبارتيد كسياسة منتهجة بدأ قبل هذا التاريخ، إلا أنه لم يُعلن عليه صراحة حيث بدأ العمل به منذ سنة 1910م، وكان تفوق البيض على السود يرتكز على عنصرية علمية داروينية مقيتة، وقد كان الهدف من هذه السياسة؛ الفعالية ضد أي تعبئة مضادة محتملة من قبل العمال الأفارقة، كما كان لتحديد إقامتهم في محميات سبيلا لتسهيل السيطرة الاجتماعية عليهم[12]. وقد بدأت تتضح فكرة نظام الأبارتيد عام 1913م عند إقرار ما يعرف بقانون الأراضي الذي يمكن إعتباره أول قوانين الفصل العنصري، حيث نص على إجبار الأفارقة ذوي البشرة السوداء على العيش في محمياتٍ منفصلةٍ عن البيض وحرمانهم من بعض حقوق العمل.

موقف هيئة الأمم المتحدة من نظام الأبارتيد (Apartheid): بما أن الفصل العنصري كانت له أوجه متعددة كان منها نظام الأبارتيد، فقد حاربته الأمم المتحدة داعية لإلغائه كونه يتعارض مع الإنسانية وكل مبادئ القانون الدولي مُصْدرة عدة قوانين وتشريعات تجرمه، حيث جاء في المادة الأولى من إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري الذي نشر بموجب قرار جمعيتها العامة لسنة 1963م بأن الفصل العنصري: "يمثل التمييز بين البشر بسبب العرق أو اللون أو الأصل الإثني إهانة للكرامة الإنسانية، ويجب أن يدان باعتباره إنكارا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وانتهاكا لحقوق الإنسان

وللحريات الأساسية المعلنة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وعقبة دون قيام علاقات ودية وسلمية بين الأمم، وواقعا من شأنه تعكير السلم والأمن بين الشعوب"[13].

وقد فصلت في تعريفه المادة الأولى من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري الصادرة في: 21 ديسمبر 1965م والتي بدأ سريان تنفيذها في: 04 فيفري 1969م[14] بأنه: "يقصد بتعبير "التمييز العنصري" أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني ويستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها، على قدم المساواة، في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي، أو في أي ميدان آخر من ميادين الحياة العامة".

وقد أقر النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية «الفصل العنصري» على أنه جريمة حين عرفه بأنه "أية أفعال لا إنسانية تماثل في طابعها الأفعال المشار إليها في الفقرة الأولى من نفس المادة، وترتكب في سياق نظام مؤسسي قوامه الاضطهاد المنهجي والسيطرة المنهجية من جانب جماعة عرقية واحدة إزاء أية جماعة أو جماعات عرقية أخرى، وترتكب بنية الإبقاء على ذلك النظام[15].

كما أكدت نفس الهيئة على خطورته الشديدة حين صنفته بأنها يعد من الجرائم الدولية الموجهة ضد الإنسانية، وينتج عنه مسؤولية جنائية حيث يكون مرتكبها مسؤولا عنها بصفته الفردية وعرضة للعقاب[16].

ثالثا: التعليم في ظل نظام الفصل العنصري

في مثل حالة جنوب إفريقيا لا يمكننا أن نفصل بين الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي الذي يعد التعليم أهم مرتكزاته، فلو تم تطبيق العدالة في توزيع الثروة بين البيض والسود؛ لَمَا ظهر الوضع الاجتماعي المأسوي بهذه الحال، لاسيما حين اعتقد البيض أنهم هم من يمتلكون زمام الاقتصاد ومقومات الإنتاج، في حين اعتقد السود وغيرهم بأنهم يعملون كأجراء لديهم مقابل أجرٍ زهيد لا يسد حتى متطلبات حاجياتهم اليومية. إن هذا الوضع وَلَّد شعورا عند البيض بالتميز والاستعلاء عن غيرهم، كما ساهم في حصولهم على مكاسب اجتماعية واقتصادية، مما دفعهم إلى تكريس هذا الوضع العنصري بسن تشريعات وقوانين تحفظ لهم هذه المكتسبات الاجتماعية والاقتصادية طالما لا يزال السود وغيرهم حبيسي إعتقادهم هذا.

والحقيقة أنه قد تشابكت عدة عوامل في نشوء ظاهرة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا عكس ما يعتقده الكثيرون بأنها قامت على أساس اللون وحده، في حين كان أيضا للتعصب الديني دور فيها خصوصا عندما لبست العنصرية الثوب الديني لتجد تبريرا مقبولا عند أصحابها[17]. ومن اجل تكريس هذا النظام لم ترحم حكومة الاتحاد حتى البيض، وما يؤكد هذا أنه مع تدني أسعار الذهب في الأسواق العالمية خلال الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929م، ضحت الحكومة بمناصب العمال البيض واستخلافهم بعمال أفارقة يقومون بنفس العمل بالرغم من أنه كان لها خيار ثان، وهو تخفيض إنتاجها من الذهب، وحين عارض العمال البيض هذا الإجراء قمعتهم الحكومة بشدة[18].

1- واقع النظام التعليمي قبل الإستيطان الأوروبي (1652م): على غرار معظم المجتمعات الأفريقية الأخرى دأبت قبائل ومجتمعات جنوب إفريقيا قبل احتكاكها بالمستوطنين الأوروبيين بالاعتماد على الطابع التقليدي في تعليم أبنائها، وهذا النوع من التعليم عُرف قبل التواجد الهولندي الذي حلّ بداية من النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي بعهود طويلة، وقد تبلور أساسا في تلقين الأطفال الصغار منذ بداية

إدراكهم لتاريخ قبيلتهم الشفاهي وأيضا لعاداتها وتقاليدها، كما كانت المجتمعات تتناقل القصص التي تروي البطولات والأمجاد، وتتغنى بالأساطير التي بالرغم من قربها للخيال إلا أنها تحمل معان عميقة تدل على النبل وتحث على الصدق والأخلاق الفاضلة والعمل الصالح، وهذه الأحاديث كانت في أغلبها حكم وأمثال، حيث كان يتم تناقلها عن طريق التواتر من جيل لآخر[19].

وقد اضطلع رؤساء القبائل بمهمة تعليم أطفال القبيلة، حيث عمدوا إلى تقسيمهم داخلها، بحسب النوع والعمر، وبذلك كان هذين المتغيرين هما المرجعين الأساسيين في التعليم والتقسيم وقد تركزت محاور التعليم على القيم والدين والأخلاق والجوانب الاقتصادية وكل الدعائم الأساسية التي لا تستقيم الحياة القبلية بدونها[20]، وقد اختص الذكور بتعلم الحِرَف والمِهَن بما في ذلك كل المهارات التي تضمن البقاء والحفاظ على الأسرة مثل الصيد، الرعي، الزراعة والتجارة وكذا بناء البيوت، في حين كانت الإناث يتدربن على الأعمال المنزلية، كما يحترفن صناعة الأدوات والأواني المنزلية من الفخار، ويقمن بتصنيع الأقمشة ونسجها مع تعليمهن كيفية حفظ الأطعمة[21].

2- النظام التعليمي قبل قيام حكومة الفصل العنصري (1652م-1948م)

2-1- النظام التعليمي الهولندي: بمجرد دخول المستعمر الهولندي جنوب إفريقيا تغير نمط التعليم الإفريقي إلى نمط جديد يرتكز على التعاليم الدينية للكنيسة الهولندية الإصلاحية، وقد حرصت أول مدرسة فتحت أبوابها بكيب تاون سنة 1658م على تعليم أبناء الأفارقة والعبيد مبادئ الدين المسيحي واللغة الهولندية، وهذا حتى يصبحوا مؤهلين في خدمة المستعمرين الجدد[22]، إلا أنه بالرغم من إغراءاتها لم تجد قبولا لدى الأطفال وذويهم، ليتم فتح مدرسة أخرى سنة 1663م ضمت اثنا عشر طفلا من البيض وأربعة عبيد وواحدا من الأفارقة.

كما اهتم النظام التعليمي الهولندي في بادئ الأمر بعدم التمييز أو الفصل بين الأطفال المتمدرسين مهما كان لونهم، حيث كان معظم الأطفال لا يرتادون المدارس، إذ كان المعلم هو الذي يتنقل بين المناطق الريفية التي لا تتوفر فيها مدارس بمقابل مالي يدفعه له المستوطنون البوير من أجل تعليم الأطفال تعاليم الدين، القراءة، الكتابة والحساب[23].

غيَّرت الكنيسة الهولندية الإصلاحية بداية من سنة 1676م نظرتها تجاه السود وأبناء العبيد، حيث بدأت تطالب رسميا بضرورة إيجاد مدارس منفصلة لأبناء العبيد والسود، ليستقر رأيها خلال القرن الثامن عشر بإنشاء العديد من المدارس في الكيب والقرى المجاورة لها لتعليم أطفال الأوروبيين، كما أنشأت مدارس متجولة خاصة بالتعليم الديني والأساسي للأطفال الأوروبيين مع السماح لأبناء العبيد بالالتحاق بها[24].
وخلال هذه الفترة بالذات أزداد النشاط التبشيري في جنوب إفريقيا حيث أسس المبشر "جورج شميدت" محطة مورفيان Morvian سنة 1737م في جناديندال (Genadendal)[25]، كما تم تأسيس مدرسة خاصة بالإفريقيين في مدينة الملك ويليامز King Williams Town، وقد كان هدفهم من خلال هذا النشاط التعليمي؛ تعليم الأفارقة طريقة الحياة الغربية واحترام الوقت والطاعة.

كان البيض يرون أن تعليم السود سيؤدي حتما إلى جملة من التناقضات مستقبلا، كون التعليم الأكاديمي والمهني غير ملائم لهم وسيجعلهم يتطلعون إلى رفض أوضاعهم المأسوية بمساهمته في تحرير عقولهم، بل الأصلح لهم والأجدر بهم هو التعليم الزراعي الذي سيبقيهم في حالة خدمة دائمة راضين بالعيش في المعازل ويتقبلون أحوالهم مهما كانت متردية وغير إنسانية، معتقدين بأن تعليم السود يجعل منهم كسولين وعنيدين ومتمردين، مما يؤدي بهم في النهاية إلى النفور من الأعمال اليدوية[26].

2-2- النظام التعليمي البريطاني: إختلفت السياسة التعليمية البريطانية عن نظيرتها الهولندية تجاه سكان جنوب إفريقيا؛ حيث طَبقت العديد من الإجراءات تتعارض في مجملها مع ما سعى إليه المستوطنون الهولنديون، إذ كرسوا جهودهم على نشر لغتهم الإنجليزية والتقاليد البريطانية في مستعمرة الكيب، معلنين تطبيق اللغة الإنجليزية لتكون اللغة الرسمية في الكنائس والمدارس وفي مكاتب الحكومة إبتداءً من سنة 1827م، ليقوموا بعدها بعزل القضاة الهولنديين مع جعل العملة الإنجليزية هي العملة الرسمية للبلاد[27]، كما تم إدخال النظام التعليمي الإنجليزي وتطبيقه، ليصبح التعليم إجباريا عبر كامل المستعمرة.

كما طُلِب من مالكي العبيد إرسال الأطفال الذين تحت وصايتهم، والذين تتراوح أعمارهم ما بين ثلاث إلى عشر سنوات إلى المدرسة لمدة ثلاثة أيام على الأقل أسبوعيا[28]، وإنجاحا لهذه السياسة قدموا مساعدات مالية سخية للمدارس الحكومية التي يُدَرس فيها باللغة الإنجليزية فقط[29]، بعد أن قاموا بتأطيرها بالعديد من المعلمين والأساتذة المؤهلين والمتخصصين، كما سمحوا أيضا بإنشاء المدارس الخاصة في كل المناطق الواقعة تحت سيطرتهم[30].

3- النظام التعليمي لحكومة الفصل العنصري (1948م-1994م): أجبر قانون (البانتو التعليمي (التربوي)/ Bantu Education) الصادر عام 1953م غالبية المدارس التابعة للكنيسة على إغلاق أبوابها، وكان من بين ما أقرته لجنة تقرير المبادئ والأهداف والغايات السليمة لتعليم الإفريقيين المُشَكَّلَة سنة 1949م جملة من التوصيات تمحورت في أغلب قراراتها على دعم قانون تعليم البانتو الذي نص على أن تعليم الإفريقيين يستلزم أن يتم باللغة الأم طيلة السنوات الثمانية الأولى من التعليم، مؤكدة على ضرورة الدراسة باللغة الأفريقية تدريجيا حتى المرحلة الثانوية والكليات التدريبية، كما أوصت على ضرورة تعليم الأفريكانية والانجليزية في المراحل البدائية للتعليم وذلك لأجل إعداد أطفال البانتو للتعامل مع المجتمع الأوروبي والقيام بأعمالهم ومتطلباتهم على أكمل وجه، وقد أعلنها صراحة "فيرفورد" بموقفه من الاندماج بين البانتو والبيض سنة 1954م بالقول: "يجب أن يعلم البانتو بحيث يخدم بيئته من كل الأوجه ولا مكان له في البلد الأوروبي فوق مستوى أنواع بعض الفلاحة، ولا فائدة من حصوله على تعليم يرمي إلى الاندماج داخل الجماعة الأوروبية حيث لا يمكن أن يندمج"[31]، وهو الشيء الذي فسح المجال أمام دائرة الشؤون المحلية من أن تبتكر مناهج تعليمية تكرس الفصل العنصري، غير أن واقع الحال ومن أجل إظهار حقيقة تواجد الرجل الأبيض بجنوب إفريقيا، جعل المدرسين الملونين يدونون ملاحظتين في كل ورقة للامتحانات؛ الأولى "لأغراض الامتحانات فحسب" والثانية كلمة "الحقيقة" وتوضع على رأس كل صفحة[32].

وقد تعمدت حكومة الأبارتيد وضع عقبات حتى لا ينجح قانون تعليم البانتو منها[33]:

- تخصيص مدرس واحد لكل 65 تلميذ من أطفال البانتو وهو ما سينعكس سلبا على المستوى التحصيلي للتلاميذ.
- تعيين مجالس محلية منتخبة أو مجالس تفتقر للخبرة.
- فصل كل تلميذ رسب مرتين فصلا نهائيا.
- حرمان المتخلفين ذهنيا من حق التعليم مدى الحياة.
- ربط تعليم أبناء السود بمدى مساهمة الآباء في نفقات التغذية المدرسية والمباني.
- تخلي الحكومة عن تزويد التلاميذ الأفارقة بالكتب، مع سوء إعداد المدرسين.

وهو ما دلت عليه الإحصائيات التي توضح عدد الطلبة غير البيض المنتسبين للجامعات خلال سنة 1954م أين كان عدد السكان من هذا المكون (الأفارقة، الآسيويون والملونون) يبلغ 11.500.000مواطنا، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول رقم 01: يوضح إحصاء الطلبة غير البيض عبر مختلف الجامعات سنة 1954.

اسم الجامعة	تاريخ الإنشاء	عدد الطلبة غير البيض	تاريخ الإحصاء	ملاحظات
كيب تاون	1829م	271	1954	
ويتواترسراند	1922م	214		
ناتال (دربان)	1949	327		
كلية فورت هير	1916م	370		
جنوب إفريقيا	1873	1145		عن طريق المراسلة
المجـــموع		**2327**		

المصدر: محمد نصر مهنا، مصدر سابق، ص 103 (بتصرف)

وتتضح أيضا عدم المساواة والفصل العنصري فيما بين الأطفال من خلال النفقات التي تصرف على كل تركيبة من مجتمع جنوب إفريقيا، حيث ينفق على الطفل الإفريقي الواحد ما قيمته ثلاثة (03) جنيه إسترليني، وللطفل الملون الواحد خمس (05) جنيهات إسترليني، في حين ينفق على الطفل المتمدرس الأبيض الواحد عشرون (20) جنيه إسترليني[34].

وخلال منتصف عام 1966 بلغ إجمالي عدد الطلاب البيض 57584 متبوعين بالأسيويين بـعدد 3161 طالبا ثم الإفريقيين وعددهم 2926 طالبا ثم الملونون وعددهم 1286 طالبا[35].

كما عكس أيضا ضعف عدد الملتحقين غير البيض بمختلف الجامعات في شهر جوان 1971م التوجه العنصري لحكومة الأبارتيد المتواصل والممنهج بالرغم من رفض المجتمع الدولي لهذا النظام والمطالبة بإلغائه، وقد دلت على ذلك الإحصائيات الموضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم 02: يوضح أرقام الطلبة المسجلين بمختلف الجامعات في شهر جوان 1971

اسم الجامعة	عدد الطلبة البيض	عدد الطلبة الملونين	عدد الطلبة الآسيويين	عدد الطلبة الأفارقة	المجموع
كيب تاون	7390	279	120	01	7790
دربين /غرب المدينة	-	-	1710	-	1710
فورت هير	-	-	-	777	777
ناتال	6031	53	351	216	6651
ولاية اورونج الحرة	4490	-	-	-	4490
بورت إليزاباث	1358	-	-	-	1358
بوتشافستروم	4682	-	-	-	4682
بريتوريا	12232	-	-	-	12232
راند الأفريكانية	1447	-	-	-	1447

Source: SAIRR, **A Survey of Race Relations in south Africa 1971**, Compiled by Muriel Horrell and Others, South Africa institute of race relations, Johannesburg, 1972, p.288.

وبالرغم من ارتفاع نفقات التعليم في البلاد إلى أكثر من 3906.2 مليون رند[36]، فلم يقل نصيب البيض منها عن 52.78% أي ما قيمته 2062 مليون رند، وباقي المبلغ قسم على الهنود، الملونين والأفارقة[37].

وبداية من سنة 1982م صدرت تعديلات جديدة نصت على إجبارية التعليم على الأطفال غير الأفريقيين مما يبقيه مجانيا لديهم، وبالمقابل لا يطبق هذا التعليم على الأطفال الأفارقة، مما يفرض عليهم دفع مصاريف إجبارية، الشيء الذي يحتم عليهم ترك مقاعدهم الدراسية كلما تقدمت بهم المراحل الدراسية[38].

ولن يكون حال أفارقة جنوب إفريقيا أقل إيلاما من الوضع في الجارة روديسيا الجنوبية، عندما عبر عليه أحد الصحفيين البريطانيين قائلا: "أن الوسيلة الوحيدة التي قد يستطيع الإفريقي أن يتعلم بها فنا من الفنون،أو صناعة من الصناعات، هي أن يحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات على الأقل، فتستخدمه الحكومة في عمليات البناء والإنشاء"[39].

وبالرغم من أنه تم إفتتاح جامعات منفصلة لكل جماعة عرقية تشدد الحكومة في الإشراف على مناهجها، فقد بالغت حكومة الأبارتيد في عنصريتها حينما ألزمت الطلبة غير البيض من دراسة الفروع الإنسانية فقط، وبالمقابل سمحت للبيض بالتوجه نحو التخصصات العلمية وحدهم[40].

إن التعليم الطبي ركز على المشاكل الصحية للسكان البيض دون غيرهم، حيث لم تغير كليات الطب التوازن بشكل كبير في حصيلة الأطباء المتخرجين، إذ بلغ عدد طلبة الطب الذين تم تأهيلهم من البيض

كأطباء في نهاية عام 1980م 657 طالبا في حين تم تأهيل 52 طالبا إفريقيا و62 من الهنود و18 من طلاب الطب الملونون[41].

خاتمة:

من خلال ما تقدم عرضه يمكن أن نخلص إلى جملة من النتائج أهمها:

- أنه بالرغم من الطابع التقليدي للتعليم البدائي الذي عُرِفَ به مجتمع جنوب إفريقيا قبل التواجد الاستعماري، إلا أنه استطاع أن يجعل من المجتمع لحمة واحدة يربطهم ماضي ومصير مشترك وعادات وتقاليد واحدة، كما رسخ فيه معاني عميقة تدل على النبل وتحث على الصدق والأخلاق الفاضلة والعمل الصالح.

- لم يجد المستعمر الأوروبي عناءً كبيرا في القضاء على التعليم المحلي الذي بناه الأجداد، حيث أدخل للبلاد النمط الأوروبي الحديث في تعليم السود، الذي كان في أغلبه تعليما دينيا يخضع لتعاليم الكنسية ورجال الدين، مدعوما بتعليم القراءة والكتابة والحساب وذلك حتى يتماشى مع طريقة الحياة ذات النمط الغربي الأوروبي.

- لم تتوافق السياستين الاستعماريتين الهولندية والبريطانية حول تعليم السود في جنوب إفريقيا، ويعود سبب ذلك في طبيعة تواجد كل واحد منهما بالمنطقة، فالأول ينظر له من رؤيته الاستيطانية الاحلالية للمنطقة، في حين الثاني فكره استعماري استغلالي غير استيطاني.

- إنه بالرغم من تظاهر حكومة الأبارتيد بدعم تعليم الأفارقة، إلا أنه في الحقيقة كان الهدف من هذا التعليم إعداد أطفال البانتو للتعامل مع المجتمع الأوروبي والقيام بأعماله ومتطلباته على أكمل وجه.

- أن حكومة الأبارتيد كرست نظاما قانونيا عنصريا فصل بين البيض وباقي التجمعات السكانية المتواجدة بجنوب إفريقيا (السود، الأسيويون والملونين) في المجال التعليمي، حيث عمدت على جعل التعليم إجباريا لأبناء البيض ووفرت لهم المدارس والجامعات والأساتذة والمعلمين، وحددت عدد التلاميذ بعشرين (20) تلميذ في القسم الواحد وغيرها من الامتيازات التي لم يكن يحلم بها السود وغيرهم، وأصدق قولا كان ينطبق على حالهم حتى يتعلموا ما عبر عليه أحد الصحفيين البريطانيين قائلا: "أن الوسيلة الوحيدة التي قد يستطيع الإفريقي أن يتعلم بها فنا من الفنون، أو صناعة من الصناعات، هي أن يحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات على الأقل، فتستخدمه الحكومة في عمليات البناء والإنشاء".

- رغم هذه السياسة العنصرية المنتهجة في المجال التعليمي من طرف حكومة الأبارتيد إلا أن هذا الوضع لم يستمر على ما هو عليه، حيث بدأت حركات مضادة عملت على الوقوف في وجهها، والمطالبة بإلغاء نظام الأبارتيد الذي عبث بكل العهود والمواثيق الدولية لاسيما في مجال الحريات وحقوق الإنسان، لتنتصر هذه الحركات في نهاية المطاف مكللة جهودها بإلغاء أشد النظم القانونية وأخطرها التي شهدتها البشرية وعانت من ويلاتها مسببة لها آلاما لا زالت آثارها بادية إلى يومنا هذا وهو نظام الأبارتيد العنصري الذي حُكِمَت به جنوب إفريقيا من 1948م إلى 1994م.

الهوامش:

(1) جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم (المشهور بابن منظور)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط 3، 1414هـ، مج 11، ص.521. أيضا: الخليل بن احمد الفراهيدي، كتاب العين، ترتيب وتحقيق. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003، ج3، ص 324.

(2) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(3) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي الشيرازي، القاموس المحيط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، بيروت، ط 3، 1400هـ- 1980م، ج 4، ص 29.

(4) أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، 2008، ط1، ج 2، ص 1563.

(5) جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم (المشهور بابن منظور)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط 3، 1414هـ، مج 04، ص 611. أيضا: الخليل بن احمد الفراهيدي، كتاب العين، ترتيب وتحقيق. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط1، ج3، 2003، ص 324.

(6) حسنين إبراهيم صالح عبيد، الجريمة الدولية - دراسة تحليلية تطبيقية-، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 1979، ص 149.

(7) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، ط2، 1985، ج1، ص 788.

(8) ألبير ميمي، العنصرية، تر. محمد شيبان، دار بتراء للطباعة، عمان- الأردن -، 1995، ص 312.

(9) السيد محمد عاشور، التفرقة العنصرية، مكتبة المهتدين الإسلامية لمقارنة الأديان، القاهرة، 1987، ص 08.

(10) جعفر عباس حميدي، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، ط1، 2002، ص 279.

(11) نعيم قداح، التمييز العنصري وحركة التحرير في إفريقيا الجنوبية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 1975، ص 25.

(12) مايكل برير، الكتاب المقدس والاستعمار (أمريكا اللاتينية-جنوب إفريقيا-فلسطين)، تر. أحمد الجمل ومنى زياد، شركة قَدْمُس للنشر والتوزيع، دمشق، ط2، 2004، ص ص 118-119.

(13) إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، أعتمد بموجب قرار الجمعية العامة رقم :1904(د-18)، المؤرخ في: 20 نوفمبر 1963.

(14) محمد شريف بسيوني، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2003، مج1، ص 385.

(15) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني ومسألة الأبارتايد (الفصل العنصري)، تر. المرصد المتوسطي لحقوق الإنسان، عالم الكتب، د.ب، ط1، 2018، ص ص 34-35.

(16) المادة (25) فقرة 2 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الصادر في 17 جويلية 1998، بدء النفاذ في 01 جويلية 2002.

(17) H.F Sampson, The Principle of Apartheid, Voortrekker Press, Johannesburg, 1966, p.21.

(18) Ineiz Smith Reid, "African Nationalism Acontemporary Analisis", Southern African in Perspective, The Free Press, New York,1972, pp.19-30.

(19) نلسون مانديلا، رحلتي الطويلة من أجل الحرية، تر. عاشور الشامس، ط1، جمعية نشر اللغة العربية، ماريسبيرغ، 1998، ص 10.

(20) Frank Molteno, "The Historical Foundations of the Shooling of Black South Africa", in Peter Kallaway(ed), Apartheid and Education, Ravan Press, Johannesburg, 1984, p.45.

(21) OP.CIT, p.46.

(22) Pells E G, 300 years of Education in south Africa, Cape town, 1954, p.15.

(23) Corke M A.S, "A School system for South Africa" Social Dynamics, vol.5, N°.1,1979, p.46.

(24) Behr A L and Mac Millan R G, Education in South Africa, Pretoria, 1966, p.10.

(25) Robert c. Cottrel, South Africa A State of Apartheid, Chelsea House Publishers, Philadelphia, 2005, p p.27-28.

(26) جديون س.وير، تاريخ جنوب إفريقيا، تر.عبد الرحمن عبد الله الشيخ، دار المريخ للنشر، الرياض، 1986، ص 245.

(27) نوري السامرائي، الإحتلال البريطاني لجنوب إفريقيا 1795-1902، سلسلة دراسات استيراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 08، 2005، ص 07.

(28) Muriel Horrell, The Education of the Colored community in south Africa 1652-1970, SAIRR, Johannesburg, 1970, p.30.

(29) نوري السامرائي، مصدر سابق، ص 07.

(30)Muriel Horrell, OP.CIT, p.15.

(31) محمد نصر مهنّا، مشكلة روديسيا (زمبابوي)"دراسة مقارنة"، دار المعارف، القاهرة، 1981، ص 100.

(32) Muriel Horrell, OP.CIT, p.30.

(33) محمد نصر مهنّا، مصدر سابق، ص ص 100-101.

(34)Christian Coulon et Dominique darban, "(Afrique du Sud Ambigue), Revue Politique Africaine, Centre d'étude d'Afrique noire, KARTHALA Editions, bordeaux, N° 25,01/01/1987, p.15.

(35)SAIRR, A Survey of Race Relations in south Africa 1966, Compiled by Muriel Horrell and Others, South Africa institute of race relations, Johannesburg, 1967, p.268.

(36) رند، هي العملة الرسمية لدولة جنوب إفريقيا.

(37) Saar, op.cit, p.25.

(38) العدالة الانتقالية دراسة مقارنة ما بين دولة جنوب إفريقيا والعراق: خميس دهام حميد، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2017، ص 92.

(39) محمد نصر مهنّا، مصدر سابق، ص 50.

(40) محمد الحاج حمود، "التمييز العنصري والقانون الدولي العام"، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، المجلد الأول، نيسان (أفريل) 1972، ص 128.

(41) Leonard Thompson, A History of South Africa, 3rd ed, Yale University Press, New Haven and London, 2001, p.203.